اللجنة العسكرية من مهمّة إنهاء الانقسام.. إلى شرعنة التمرد

جاءت اللجنة العسكرية أو جاء بها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي هي الأخرى جاءت بها رياح الأزمة السياسية في اليمن وعلى الرغم من التأييد المحلي والإقليمي والدولي والتغطية الإعلامية الواسعة التي تحظى بها اللجنة العسكرية, نظراً لثقل المهام والواجبات التي ستقوم بتنفيذها على أرض الواقع, إلا أن مسألة المحاصصة أو تقاسم أعضائها أنصافاً على غرار ماجرى في تشكيل حكومة الوفاق مسألة لم تكن نابعة من الحرص على الشعب اليمني وجيشه العظيم، بل طريقة هندسية خطيرة تهدف إلى تعميق العداء في أوساط أبناء الشعب وفكفكة وتدمير جيشه البطل وبالأخص وحداته النوعية ليسهل اختراقه وتطويعه وتركيعه لدول الهيمنة والإكبار العالمي الضالعة في الصراع السياسي المحتدم في اليمن وقد بدا ذلك واضحاً للعيان في أعمال وتصرفات لجنة الشؤون العسكرية على أرض الواقع نجملها لك في المحاور التالية:

محمدالنفيش

المحورالأول: إغفال العُرف العسكري وبدعة الاقتسام:

في هذا المحور خرجت اللجنة العسكرية في شكلها وتشكيلها عن مبادئ وقواعد العُرف العسكري, واستخدمت في ذلك أساليب مخالفة في تشكيل أعضائها تضرب السلم الاجتماعي العسكري في العمق, تمثلت في نقطتين:

النقطة الأولى: عدم التمسك بمبادئ وخيارات العُرف العسكري, حيث كان يجب عند تشكيل اللجنة التمسك بثلاثة خيارات, أولها تطبيق مبدأ التصنيف العسكري, وهو أن يتم تشكيل أعضاء اللجنة, من صنفين هما القوات المسلحة والأمن, بحسب التصنيف العالمي المشهور للجيوش، أومن ثلاثة أصناف, طبقاً للمادة (٣٦) من الدستور التي تنص على أنّ الجيش اليمني هو(القوات المسلحة والأمن والشرطة) وبذلك يكون تشكيل اللجنة, بالرئيس وسبعة أعضاء من الدفاع والنائب وثلاثة أعضاء من الداخلية, وهذا هو الروتين العسكري المعمول به في الجيش اليمني عند تشكيل اللجان الثقيلة, ولكن طالما وقد نصت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس اللجنة, فإنه كان يُفترض أن يكون سبعة أعضاء من الدفاع, وثلاثة من الأمن, وعضوين من الفرقة الأولى مدرع على الأقل, فإن كان هذا الخيار غير مقبول ولا مرض فإنه كان ينبغي في مثل هذه الحالة, الرجوع إلى الأصل وهو تطبيق مبدأ الكثافة البشرية, والتصنيف الميداني, وبذلك يكون تشكيل اللجنة على النحو التالي: خمسة أعضاء للقوات البرية وعضوان للقوات البحرية وعضوان للقوات الجوية، وثلاثة أعضاء للأمن والشرطة ويكون تقاسم الأعضاء في القوات البرية بحسب ماهو معروف لدى قادة الجيش، وهو على النحو التالي: عضوان للحرس الجمهوري وألوية المشاة, وعضوان لألوية المدفعية والألوية المستقلة وعضوٌ واحدٌ لألوية الدروع - الفرقة الأولى مدرع - وهذا غاية العدل والإنصاف, أمّا أن تعطي الجيش اليمني بكل أصنافه وتشكيلاته العسكرية والأمنية, ستة أعضاء وتعطي الفرقة الأولى ستة أعضاء, فتلك قسمةٌ ضيزي, وقرارٌ استراتيجي خطير يتعارض مع مبادئ العرف العسكري ويتصادم جملةً وتفصيلاً مع قواعد التمثيل في التفاوض والحوار.

النقطة الثانية: خطورة التوافق:

إنّ اقتسام الأعضاء في اللجنة العسكرية بدعة دخيلة على العُرف وعلم الاجتماع العسكري وسابقةٌ خطيرة لا أصل لها في أصول الفقه العسكري ومنظومة القوانين العسكرية، وقد تجرّ الكثير من المخاطر على الجيش اليمني وتعميق العداء والبغضاء, على كل المستويات العليا والدنيا والمتوسطة، وتعود عليه بالعواقب الوخيمة والمؤثرة, على ولائه وعقيدته, وجاهزيته وجهوزيته المفاجئة, والعميقة, والخطيرة, وذلك من عدة وجوه:

الأول: لأنّ التوافق في الأعضاء - عادةً - يدفع كل مجموعة من الأعضاء إلى العمل بحسب رغبة الجهات التي جاءت بها إلى هذا المنصب وبالتالي فإنّ مجموعة الأعضاء التي تُمثل الطرف الأضعف, ستعمل بكل جهدها للبحث عن المثالب واتخاذ كافة التدابير للوصول إلى السيطرة على مراكز القرار لتأمن من العقاب وهو ما سوف يساعد على تعميق العداء والبغضاء, في صفوف الجيش, ومن هناك من الصعب تحقيق الوفاق والاتفاق في الشأن العسكري.

الثاني: لأنّ المحاصصة أو التوافق في الأعضاء, وكما هو معروف سيدفع المخالف إلى بذل أقصى الجهود والعمل في نطاق واسع لعملية استقطاب واسعة للوحدات الأخرى للانضمام إليه ليتمكن من تحقيق التوازن في القوى والقوات، حيث يُجمع علماء القانون إلى أنّ المخالف يرفض أن يكون وحيداً في مخالفته, ولذا يعمل على إيجاد الأنصار والأعوان لاقتراف وممارسة نفس المخالفة وهو ما سوف يُشرعنُ لعملية التمرد في الجيش اليمني مستقبلاً.

الثالث: لأنّ مسألة التوافق: في أعضاء اللجنة العسكرية مسألةٌ مغرية وخطيرة للغاية, خصوصًا للطرف الأضعف لأننا لو فرضنا تدوير منصب القيادات العليا أو الفرعية، فسنجد أنّ القوات الشرعية ذات الكثافة البشرية تقوم بتدوير رتبة اللواء والعميد في حين أنّ الفرقة المتمردة, لا تمتلك هذه الرتبة بالعدد الموازي والمماثل, وبالتالي ستقوم بالترفيع غير القانوني لرتبة الرائد, والمقدم والعقيد, لاحتلال تلك المناصب بموجب التوافق, وهو ما سوف يدفع رتبة العقيد والمقدم والرتب المتوسطة, من القوات الشرعية بالانضمام إلى الفرقة المتمردة, وإعلان الولاء والطاعة للمتمرد/ محسن, طلباً للحصول على تلك المناصب الشاغرة, ومن ثمّ من الصعب تحقيق الوفاق والاتفاق في الشأن العسكري.

الرابع وهو الأخطر: لأنّ التوافق في اللجنة العسكرية, قد يُغري الأطراف السياسية المتصارعة على الساحة, إلى التحالف العسكري, كلاً بحسب رغبته واتجاهه السياسي, لفرض إرادة سياسية عسكرية، كما هو حاصلاً الآن في لبنان، ومن ثمّ من الصعب تحقيق الوفاق السياسي والعسكري وهو ما سوف يجرح أو يخدش السيادة الوطنية بشكل مباشر.

المحور الثاني: اللجنة تعمل خارج إطار الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية:

بسبب المخالفات القانونية التي أشرنا إليها آنفاً من البديهي جداً ان تخرج اللجنة العسكرية عن منطوق نص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، نصاً وروحاً ومضموناً، وبإمكاننا - هنا - مطابقة أعمال اللجنة العسكرية، مع نصوص فقرات البند السادس عشر والسابع عشر من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ومدى التزام اللجنة العسكرية بتلك النصوص.

أولا: نص البند السادس عشر: حيث تنص الفقرة الثانية منه على الآتي: (تعمل هذه اللجنة لضمان إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه)..

أمام هذا النص الصريح, كان يجب على اللجنة قبل أن ينبغي أن تتخذ حياله الإجراءات العسكرية والأمنية التالية:

١- إصدار عفو حاسم عاصم, من العقاب للمخالفين, بما يضمن قطع عملية الاستقطاب بين المتصارعين سياسياً وعسكرياً, وبما يضمن لها -أيضا- إنهاء الانقسام العسكري.

٢ - حصر المتمردين في الوحدات العسكرية والأمنية، على مستوى الأفراد والجماعات والسرايا والكتائب، والألوية، وجمعهم في نقطة عسكرية معلومة.

٣ - القيام بتوزيعهم على جميع الوحدات العسكرية, على أن يكون ذلك التوزيع مدعوماً بقرارات عسكرية عقابية صارمة ضدكل من تسوّل له نفسه ممارسة أية مخالفة بعد الحصر وذلك بما يضمن لها إنهاء الانقسام العسكري.

٤ - إرسال لجان إرشادية توعوية، لمسح أو لطمس آثار العداء والتعبئة الحاقدة خلال الأزمة وغرس المحبة والزمالة والإخاء بين منتسبي القوات المسلحة والأمن.. ولكنّ اللجنة العسكرية, وللأسف الشديد، تركت منطوق النص لهذه الفقرة، وتجاهلت هذه الإجراءات المفيدة، وذهبت عنوةً إلى تدوير منصب القائد, حيث قامت بنقل قائد اللواء الثالث حرس جمهوري إلى اللواء (٣٧)مدرع، وجاءت بالحليلي, إلى قيادة اللواء الثالث حرس، وهذه الإجراءات - باعتقادي - من الناحية الإجتماعية العسكرية والأمنية، لا تقدم حلاً ولا تحل إشكالاً, بل قد تساهم وبطريقة مباشرة, في إحراق شخصية القائد وتفاقم المشكلة, لأنّ القائد في المنظور الاجتماعي العسكري لا يستطيع أن يعمل وسط مرؤسين لا يتفاعلون معه قلباً وقالباً، وبالتالي إذا كان القائد غير مرغوب فيه, فإنّ ذلك قد يدفع الأفراد إلى رفض أوامره والتمرّد عليه، وهذا أمرٌ مسلمٌ بهً قطعاً. وعلى الرغم من أنّ اللجنة العسكرية تعلم عواقب ذلك مسبقاً, إلا انها سعت وبقوة إلى استصدار قرارات جمهورية - ومن طرف واحد - بنقل قائد القوات الجوية، وقائد قوات الأمن المركزي، دون أن يكون لها أي سعي مماثل في نقل أو إقالة المتمرد/علي محسن، الذي هو سبب المشكلة ورأس حربتها، وبالمقابل: فإنّ بقاء المتمرد/علي محسن في منصبه, ساعد كثيراً على توسيع عملية الاستقطاب العسكري والسياسي، وهو ما جعل عامل التوتر ماثلاً والتمرد العسكري حاصلاً, دون أن تظهر أية بوادر في أعمال اللجنة لإنهاء الانقسام العسكري حتى هذه اللحظة.

أما الفقرة الثالثة من البند السادس عشر فتنص على الآتي:

(عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء، وغيرها من المدن.. الخ) أمام هذا النص الصريح وهوما لا تستطيع إنكاره اللجنة, تعاملت معه بالأسلوب الدبلوماسي (فن الممكن)، إي إصدار الأوامر إلى من هو أقرب لها وأطوع, وبذلك قامت برفع قوات المساندة لها عسكرياً وأمنياً وكذلك الحرس الجمهوري والوحدات المناصرين للجيش اليمني من أبناء الشعب الذين خرجوا في الأصل، دفاعاً وحمايةً للشرعية الدستورية، وما أن انتهت اللجنة من هذه الخطوة, حتى وجدت الطرف المتمرد، في المنظور القانوني، قد تحصن بخطوط حمراء، يجب الابتعاد عنها مائة قدم, ومن يحاول الاقتراب منها دون تلك المسافة, قد تُسحب منه الثقة، ويُحرم من عضوية اللجنة العسكرية، أوقد تُصادر عليه الجرافات والشيولات، كحدٍ أدنى من العقاب.

وبالتالي أصبحت اللجنة العسكرية, - وكما هو مشاهدٌ على أرض الواقع - عاجزةً عن رفع تلك الوحدات المتمردة، وإنهاء المظاهر المسلحة، في العاصمة والمدن اليمنية، وتطهيرها من المليشيات المسلحة، بل لقد أصبحت عاجزة تماماً حتى عن رفع الحصار عن الحرس الجمهوري في أرحب، أو إصدار قرار يمنع الإساءة لتلك الوحدات العسكرية والأمنية, التي خرجت من تكناتها لتضحي بخيرة أبنائها دفاعاً عن الشرعية الدستورية، وما تُمليه عليها الضرورة الشرعية بين الراعي والرعية.

أمّا الفقرة الرابعة فتنص على الآتي:

(إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوّات المسلحة والأجهزة الأمنية).. أمام هذا النص الصريح والذي لا يقبل التأويل، كان يجب على اللجنة, تشكيل لجان لحصر المجندين عشوائيا، لمطابقة ملفاتهم مع شروط الخدمة العسكرية، وإعفاء من لا تنطبق عليهم الشروط لأجل مسمى، وتوزيع الذين تنطبق عليهم الشروط على جميع الوحدات العسكرية والأمنية.

ولكن اللجنة العسكرية، وللأسف الشديد, خرجت على منطوق النص للفقرة أعلاه، وتجاوزت حدود ما كان يتوجب العمل به، وذهبت إلى حصر الأفراد العسكريين والأمنيين، الذين شاركوا في المظاهرات، وجمعتهم إلى قسم (١٤)أكتوبر وبطريقة - ربما تكون مقصودة - سهّلت للطرف الآخر من أعضاء اللجنة, الاستعانة بشخصيات سياسية متخصصة في التعبئة الحزبية, للقيام بتعبئة أولئك الأفراد، تعبئة حاقدة على الدين والوطن والجيش، ومن ثمّ قامت بتوزيعهم على وحدات عسكرية وأمنية, محسوبة على الشرعية في الأصل, وبمجرد وصول أولئك الأفراد, إلى تلك الوحدات المستهدفة، قاموا بتحريض الملاك البشري لتلك الوحدات, على التمرد ورفض الأوامر العسكرية, بل إنهم يرفضون حتى القيام بواجبهم العسكري، وإذا أصدر قائد الوحدة ضدهم أي عقاب صاحوا (ارحل) والبعض منهم لا يلتزم بشروط الدوام الرسمي داخل المعسكر, ولا يأتي إلا يوم صرف المرتبات، وإذا أمر القائد بتوقيف مرتباتهم قاموا بإحداث فوضى وشعارات معادية للنظام العسكري، بما يُسيئ لتلك الوحدة العسكرية, دون أي تدخل من اللجنة العسكرية, وبذلك أصبحت تلك الوحدات العسكرية المستهدفة, عرضة للتخريب المادي والمعنوي، والقانون العسكري مُعطل, لايجوز العمل به, مع علم سابق من اللجنة العسكرية، وهو مالا ينسجم مع نص الفقرة المذكورة أعلاه، ولا يُحقق الوفاق العسكري وإنهاء الانقسام المطلوب.

ثانياً: نص البند السابع عشر: ينص البند السابع عشر, على أن تقوم اللجنة باتخاذ الخطوات اللازمة، لتحقيق تكامل القوات المسلحة، تحت(هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة, في إطار سيادة القانون).لاحظوا مضمون النص الذي داخل الهلالين، حيث يقول: هيكل قيادة مهنية موحدة, ومعنى ذلك إعادة دمج وتشكيل أو تقسيم تفريعي, للقوى البشرية, شريطة أن يكون ذلك تحت قيادة موحدة، وهذا العمل لا يستغرق من اللجنة, أكثر من ثلاثين إلى ستين يوماً على الأقل، لكن اللجنة العسكرية, تركت نص البند جملةً وتفصيلاً, وقامت بإضافة التاء المربوطة لكلمة(هيكل) لتصبح بذلك (هيكلة)ومن ثمّ خرجت اللجنة تصيح وتروّج لهذا المصطلح، دون أن يكون مطلوباً منها في النص, وإنما لتشغل نفسها والمؤسسة العسكرية, بمصطلح لم تستطع إلى الآن أن تقدم له رؤية واضحة، ثم أين معنى(هيكل) الذي يفيد الدمج والتشكيل التفريعي, والذي لا يستغرق أكثر من ستين يوماً, وبين معنى (هيكلة) التي تفيد إعادة البناء والتنظيم والتسليح والتموضع, وتستغرق مدة زمنية تتراوح من أربع إلى خمس سنوات كحدٍ أدنى؟ كما أنّ كلمة(هيكلة) لا تنسجم بل تتصادم نصاً ومعنى مع نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية, وذلك لعدة أسباب أهمها: أنّ المبادرة وآليتها تنصان على تحديد الفترة الانتقالية، بسنتين فقط بينما (الهيكلة) تحتاج إلى خمس سنوات كحدٍ أدنى, وهذا من غير المعقول والمقبول به قطعاً. وبالمقابل فلا وجود لكلمة (الهيكلة) في نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بالمطلق, ولمن يأتي بغير ذلك فله حملُ بعيرٍ وأنا به زعيم..

والسؤال الذي يطرحُ نفسه هنا, هل اللجنة العسكرية, بعملها هذا تتقيد بنصوص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية؟ وهل هذا العمل سينهي الانقسام العسكري بالشكل المطلوب، أم سيعمل على شرعنة التمرد, العسكري، ليُسهل اختراق وتدمير الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية، بما يحقق انقلاباً عسكرياً محتملاً؟ هذا ما سوف يجيب عليه قادم الأيام..

< كانت مظاهر ومظاهرات في إطار ما تعرف بمحطة الثورات السلمية بدأت في الجزائر قبل سوريا ولكنها سرعان ما هدأت أو توارت واختفت فلماذا؟

النظام أو الحكومة سيكون بلاشك بذل أقصى الجهود لأقصى معالجات، لتجنّب التثوير والثورة والصراع في واقع الجزائر وما عرفه من عنف استثنائي ربطاً بالإرهاب.

العرب والأنظمة والمعارضات لم تهتم بالمعرفة الأدق لسقف التهويل الامريكي للإرهاب في محطة 2001م «أحداث سبتمبر» كما لم تهتم بسقف التهويل في محطة 2011م «ثورات سلمية».

مطهر الأشموري

اليمن بين صراعات التقييد والتقليد لإخوان المشترك

الغرب في محطة الثورات السلمية يقدم نفسه غير المعترض على مشاركة أطراف سياسية إسلامية في الديمقراطية بل يساندها للوصول الى الحكم ديمقراطياً وهو مع رحيل الحكام الذي وصلتها أو حدثت فيها ثورات ومع وصول أطراف الأسلمة للحكم ديمقراطياً, وهذه هي المسألة أو المشكلة التي تركت معالجتها أو التعامل معها حسب واقع وظروف كل بلد بما تمثله مفارقات البديل الانتقالي في تونس ومصر واليمن حتى الآن.

فأمريكا والغرب هي مع رحيل الحكام، ولكنها ليست مع الاستيلاء على الحكم بالقوة من طرف سياسي إسلامي أو غيره الا في حالة تشدد حاكم في رفض الرحيل كما الحالة الليبية.

واقع الجزائر الأكثر والأوسع عنفاً خلال العقدين الأخيرين فوق قدرة النظام على الحد منه أو تخفيض ضحاياه يجعله واقع استجابات أعلى وسريعة للعنف بأسرع من استجابات الديمقراطية أو التغيير، والضغط لرحيل النظام في هذا الوضع والظروف يعني ثورة ولكنها ثورة فوضى وعنف، بما لم يشهد أو يعرف في حالات أخرى، ولذلك فالأرضية الخارجية لم تكن متحمسة لتثوير أو ثورة في الجزائر بمستوى البلدان الأخرى التي طالتها الثورات.

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الغرب ينكر على النظام في سوريا طرح عصابات القتل المسلحة في ظل تفعيل محطة ٢٠١١م، فيما الجزائر عاشت أشنع وأفزع حقائق القتل الجماعي الى مستوى من الإبادة قبل أن تأتي محطة ٢٠١١م بسنوات.

اليمن تفرق عن مصر بتقديم أرضية النظام الداخلية كشعبية أو اصطفاف مع النظام وعن سوريا في السماح وعدم المنع أو القمع لأرضية أو اصطفاف المعارضة أو الثورة فقدمت ذاتها.

النظام تعامل مع الارضية الخارجية بتلقائية حقائق ووقائع الواقع كصراع سياسي على الحكم ثم من خلال حقائق ووقائع ثابتة وموثّقة كعنف من قبل الطرف أو الأطراف الاخرى.

غير الحرب مع القاعدة وحروب القاعدة في ذروة معمعة محطة ٢٠١١م، فحروب مسلحة شنت على المعسكرات الى وديان بعيدة ومرتفعات عالية.

هذه الحروب وراؤها طرف سياسي وأثقال سياسية اجتماعية، وهذا الطرف أو هذه الأثقال هي من يقود ويدعم ويمول ويوجه الثورة السلمية في التحام واضح أو ملحمة يصعب تجزئتها.

إذا طرف واحد أو ذات الاثقال هي من تقود وتمول وتوجه ثورة سلمية وأخرى عنيفة أو عسكرية، فعنوان المحطة «سلمية» يصبح ضعيفاً وركيكاً لا يقنع وفاقد التأثير في ظل أفعال وتفعيل العنف حيث تصادر ثورة العنف أفعال وفاعلية ما تسمى ثورة سلمية.

حقائق وثابتة ووقائع واقع مثبتة هي أقوى إقناعاً من استحقاقات وسيناريو محطة مهما كان هدير الفضائيات.

حين نقلد أو نمارس التقليد فإننا لا نخطئ في فكرة التقليد بل في فكره أو تفكيره من اختلاف الأوضاع والصراعات، فالمعارضة في اليمن كصراع لا تقلد المعارضة في مصر التي حاورت مبارك خلال الأزمة وهو الذي لم يحاورها طوال فترة حكمه قرابة الثلاثة العقود.

المعارضة في جانب آخر اندفعت لتقليد مصر في مسألة أخرى متوقعة من الشارع المصري في إطار ترتيبات الوصول للحل الذي تم في مصر.

حتى مجيء محطة ٢٠١١م فالثورة الأقوى التي كانت تعتمل في الشارع المصري هي ضد الداخلية وكل أجهزتها بما في ذلك اقسام الشرطة.

ولذلك فالحل في مصر جاء أساساً من شل فاعلية وقدرات الأجهزة الأمنية في اسبوع وجر القوات المسلحة الى موقف هو أقرب للمعارض وإن سمي بالمحايد وإذا الأجهزة الأمنية شُلت وانتهت فاعليتها والشارع في تثوير والقوات المسلحة تصعد ضغطها الى إعلان بيان تنحية مبارك وعبر التلفزيون المصري الرسمي، فالأفضل لمبارك بات في إرسال نائبه لإعلان أنه تنحى وذلك هو الحل.

الهجوم على أقسام الشرطة والسجون والأجهزة الأمنية غلبت عليه العشوائية وعدم ظهور ما يربطه بتوجيه أو قيادة أطراف سياسية.

المعارضة في اليمن وهي تريد التقليد احترت تجاه الاختلاف في الموقف من الأجهزة الامنية شعبياً عنه في مصر واحترت تجاه أن تكون أولويتها ضرب الأجهزة الأمنية وشل فاعليتها كما مصر، أو أن الأولوية باتت معاقبة القوات المسلحة التي لم تسر في موقف كما في الحالة المصرية أو مع الانشقاق بقيادة اللواء علي محسن وتلك حالة وحكاية أخرى في الأهم كتفصيل أو مفاصل مداولات مجلس الامن الدولي تجاه الحالتين السورية واليمنية وبغض النظر عما حدث من تطور في الموقفين الروسي والصيني فهو يقدم موقف الارضية الخارجية لهذه المحطة بسقوفه ورفوفه بما يجعل كل طرف نظاماً أو معارضة يريد الارتكاز على أرضية هذا الموقف قادرا على قياسه الأدق وحتى لا يرتكز على أوهام أو إيهام.

عندما يسمع المرء في إعلام الداخل والخارج بأنه في أرحب أو نهم تم منع لواء من الدخول الى صنعاء لأنه كان سيقوم بقتل المعتصمين والمتظاهرين السلميين فإنه يتمنى لو استطاع أو يستطيع عزل أو إبعاد نفسه من هذا الغثاء والغثيان؟

إننا لم نعد نطلب من مصوغي ومروجي هذا الاعلام احترام عقولنا ولكننا نظل في إطار التعايش وتفاعل الحياة نحتاج الى احترام عقولهم وعليهم مراعاة هذه الحاجة لنا حتى لو استغنوا عن حاجة احترام ذاتهم واحترام عقولهم من طرفهم.

إذا الجزائر هي ثقل العنف في المغرب العربي وأفريقيا العربية وربما الارهاب- ربطاً بذلك- أقوى في الجزائر، فاليمن هي ثقل العنف في الجزيرة والخليج العربي وتطور الصراعات على الحكم بعد الوحدة أتاح للإرهاب ربما مداخل ومخارج تقدم أو تقرأ من تخريجات الربط أو الارتباط بقضايا أو اصطفاف صراعات.

لقد تحولت الخيارات الأساسية السياسية للصراعات كأطراف سياسية الى قيود على العقل أو تقييد للعقلانية وإلى تجاوزات ذات استمرارية لما تعيه هذه الاطراف في تفعيلها للصراعات غير ما يفقد النهم والاندفاع الصراعي من وعي.

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته لإرجاعه الى مستوى السيطرة العقلانية وتحت سقف الوعي الواقعي سيكون الطرف الخاسر في الفترة القادمة وإن بدا في المشهد أو الصورة ما هو غير ذلك!

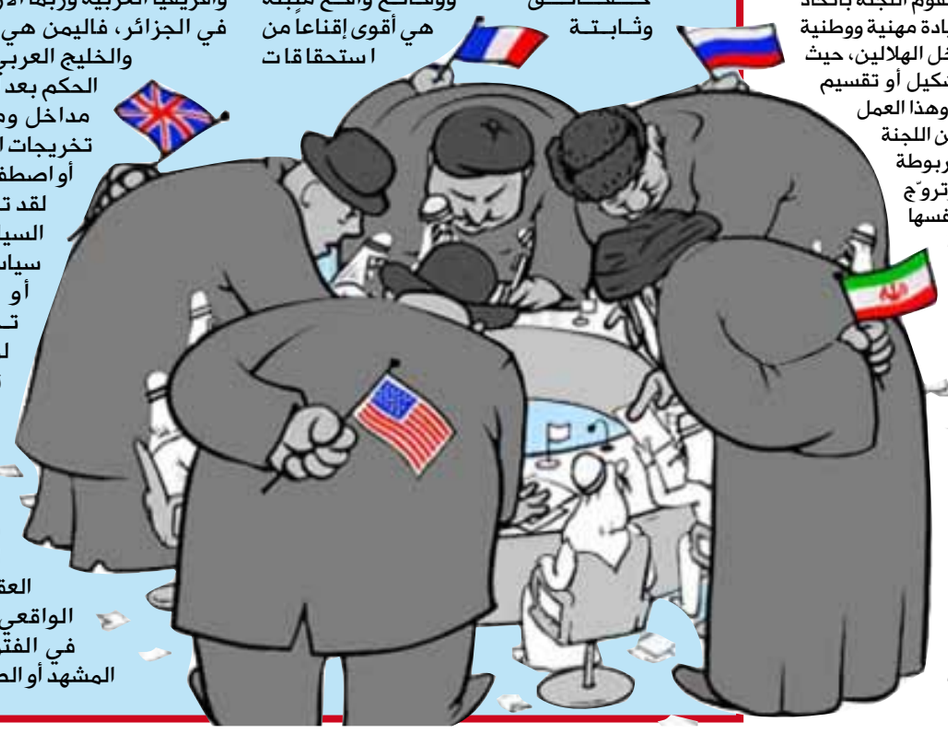

إلى من سرق الابتسامة

عبدالغني عبدالله الحمادي

كعادتي في كل عام وقبل انتهاء شهر شعبان وقدوم هلال رمضان الكريم- كعادتي- أراني آخذ سيارتي متجهاً الى متجر للمواد الغذائية «السوبر ماركت» في العاصمة صنعاء وفي أثناء مسيري في الطريق أفكر من أي الاتجاه آخذ طريقي هرباً من أن أجد ازدحاماً في الطريق أو في المتجر الذي أبغيه، وبعون الله وصلت فلم أجد أي أثر للزحمة لا في الطريق أو في السوبر ماركت، وأثناء تجوالي لاقتناء حاجياتي من المواد الغذائية الرمضانية وقفت جانباً لأنظر متوسماً في وجوه الناس علّني أجد أحداً بينهم مبتسماً، حتى الابتسامة هبة الله قد سرقت فلم تجد - أي الابتسامة- لها في أحدهم مكاناً، ومن أين لها أن ترتسم على الشفاة، وقد انعدمت أسباب ومسببات الفرح التي انتزعت بقوة وتركت القلب والفؤاد يشكوان ويدعوان الله «با يجيلك يوم يا ظالم تكحل عين وتترك عين» مش كلنا أبناء عمومة واحدة وترعرعنا في كنف أم واحدة، تذكر يوم كنا نحن وأنت نقاسمك الماء والهواء والدواء.. يا الله ما أقساه.. ترضى ياباسندوة أن تعيش أنت ورهطك في بحبوحة من الغنى ونحن في فقر مدقع.. أليس من حقنا أن نعيش كما تعيش.. حوشت على إرثنا وتراثنا أما ورثنا فوزعته يميناً ويساراً وأما تراثنا فطمسته والغيت معالمه فلم ترقب في أحدٍ منا إلاً ولا ذمة، تزوجت أمنا بغير رضانا وقدمت العهود الا تخون، تمسكنت حتى تمكنت لبست لبس النقاء والطهارة .. أذرفت الدموع فصدقناك لم نعلم أن التماسيح إذا أكلت فريستها تبكي..خنت كل العهود والمواثيق التي قطعتها، ما أحقر شطارتك وما أقذر طهارتك.. إنك خائن خائن ، كذاب، لم ترَ قط عيني أميراً أسوأ منك، أضعت حلمنا وأضعفت قوتنا ، جعلت الآخرين ينظرون الينا بازدراء وسخرية بعد أن كانت هاماتنا عالية شامخة شموخ الجبال.. إننا نقول لك ما قيل لأمثالك من قبل: إما أن تعتدل أو تعتزل، جعلت الشياطين من الانس لك قريناً، فساء قرينا، نظرت الينا من منظورهم وجعلتنا نقتات من بقايا قوتهم ونشرب من بقايا شربهم.. لا تفرح بما أنت فيه، «إن الله لا يحب الفرحين» سيأتي لك يوم لا تبقي ولا تذر، إننا مؤمنون بقضيتنا وإن شاء الله لنحن الغالبون، الأيام دول يوم لك ويوم عليك، راجع حساباتك واعلم أنك تسير في مخطط قد رسم لك، فأنت الآن مسيّر.

آه يا للرجولة التي خلعتها كما يخلع اللباس من الجسد، أي رجل هذا الذي تسيره ريمونتات متنفذين، معروفة نواياهم، فعد الى رشدك قبل فوات الأوان وأرنا من نفسك خيراً.